

The role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen 2024 AD-1446AH

Mr. Abdulghani Abdulaziz Abdu Naji Al-Humaidi

Faculty of Education | Sana'a University | Republic of Yemen

Received:

05/10/2024

Revised:

19/10/2024

Accepted:

28/10/2024

Published:

30/03/2025

* Corresponding author:
drrb431@gmail.com

Citation: Al-Humaidi, A. A. (2025). The role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen 2024 AD-1446AH.

Journal of Educational and Psychological Sciences,
9(3), 23 – 44.

<https://doi.org/10.26389/>
[AJSPR.N081024](https://journals.ajrsp.com/index.php/jeps)

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license.

Abstract: This study aimed to know the role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen. The researcher used the descriptive survey method: It is one of the forms of organized scientific analysis and interpretation to describe a specific phenomenon or problem and depict it quantitatively by collecting data and specific information and subjecting it to an audit study. To collect the data, the researcher used the questionnaire tool. The researcher reached a number of results, the most important of which are: that all three areas of study for the role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen; There is a "medium" availability degree with an arithmetic mean (3.40), and a relative weight (68.36%) in the results of the answers of the study sample members, which numbered (245) respondents. The role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen is a positive and tangible role in the field of "providing supportive recreational protection services", as this field came in first place in the results of the answers of the study sample members with a "high" availability degree and an arithmetic mean (3.65), and a relative weight (73.055%). The study recommended the need for the leadership of the National Case Management System for Vulnerable Children in the Republic of Yemen to focus on achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen by providing humanitarian protection services and educational protection services and developing projects and programs that achieve this.

Keywords: National case management system, vulnerable children, child protection.

دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية 1446هـ - 2024م

أ. عبد الغني عبد العزيز عبده ناجي الحميدي

كلية التربية | جامعة صنعاء | الجمهورية اليمنية

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية. وأستخدم الباحث: المنهج الوصفي المسعى؛ وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة وإخضاعها للدراسة التدقيقية، ولجمع البيانات أستخدم الباحث أداة الإستبانة، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن جميع مجالات الدراسة الثلاثة لدور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية: توجد "درجة توافر" متوسطة" ويمتوسط حسابي (3.40) وزن نسي (68.36%) في نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (245) مستجبياً، كما أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية دور إيجابي وملموس في مجال "تقديم خدمات الحماية الترفهية الداعمة حيث جاء هذا المجال بالمرتبة الأولى في نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بدرجة توافر " كبيرة " وبمتوسط حسابي (3.65) وزن نسي (73.055%)، بناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة اهتمام وتركيز قيادة النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية: على تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية من خلال تقديم خدمات الحماية الإنسانية وخدمات الحماية التعليمية ووضع المشاريع والبرامج التي تحقق ذلك.

الكلمات المفتاحية: النظام الوطني لإدارة الحالة، الأطفال المستضعفين، حماية الطفل.

1- المقدمة.

الأطفال هم الفئة الأكثر تضرراً من جراء النزاعات المسلحة حيث تتراجع فرص حمايهم نتيجة الخلل في أنظمة الحماية الوطنية وفقدان المجتمعات للضوابط التقليدية، كما تعاني الأسر من فقدان منازلها وتبدل على الأطفال موقع لعيهم ونموهم وتتراجع موارد الرزق، ويتأثر الأطفال بشكل مختلف كل حسب قدرته على التكيف فمنهم من يتأثر مباشرة بعد الأزمة والبعض الآخر بعد شهور تظهر عليه علامات المشاكل والخلل في التوازن النفسي، والتعرف السريع على الأطفال المعرضين لخطر التأثر هو ضرورة لتجنب هؤلاء الأطفال الصدمات ووجود نظام واضح ومحترف ومدرب عليه يعطي فرص إضافية في تعويض إمكانات الحماية التي يفتقدوها الأطفال كما أن وجود نظام إدارة للحالات يدخل في آليات نظام الإستجابة يمكن من تشخيص الحالة وإحالتها إلى جهة المساعدة المناسبة و يجعل من فعالية نظام الحماية أقوى و يؤدي إلى فرص أفضل في تعافي وإعادة إندماج الأطفال الصحاءيا، (إيلي مخايل، 2012، 2).

يشير التقرير الصادر عن منظمة القانون من أجل فلسطين يونيو 2024 إلى أن حياة الأطفال في قطاع غزة بحسب منظمة اليونيسيف مهددة بسبب ارتفاع معدلات سوء التغذية في القطاع، وحدرت اليونيسيف من أن الوضع خطير بشكل خاص في الشمال، حيث يعاني واحد من كل ستة أطفال دون سن الثانية من سوء التغذية الحاد، وأشارت المنظمة إلى تحليل جديد شامل أصدرته مجموعة التغذية العالمية، يتناول الارتفاع الحاد في معدلات سوء التغذية بين الأطفال والنساء العوامل والمرضعات في قطاع غزة. ودعت اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، إلى ضرورة توفير وصول آمن ومستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية لتحسين الوضع الغذائي والصحي في غزة، مؤكدين على أهمية وقف إطلاق النار الإنساني الفوري لحماية الأطفال والنساء وتقديم الرعاية اللازمة لهم.

وتشير الإحصاءات المتعلقة بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال بصورة مخيفة مما يعدهم وزناً متميزاً في خريطة السياسات الاجتماعية المعنية بالشأن العام، وبالرجوع إلى الإحصاءات الرسمية ونتائج التعداد السكاني في اليمن نلاحظ أن الأطفال يمثلون شريحة كبيرة وهامة في البرم السكاني، حيث تصل نسبة الذين تتراوح أعمارهم أقل من 15 سنة إلى 43% من إجمالي عدد السكان، كما أن الأزمة التي يعيشها اليمن اليوم قد أثقلت بضلالها على تفاقم عدد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بصفة عامة، وكانت فئة الأطفال هي أكثر الفئات العمرية تأثراً بهذه الأزمة، مما يدفعنا بالتركيز على قضايا هذه الشريحة من السكان في هذه المرحلة الاستثنائية الذي يمر بها اليمن بغيت الوصول إلى تشخيص علي لأوضاع الأطفال، (الربيعي، 2024، 28، 35).

تعد إدارة الحالة من أهم التقنيات التي تستعين بها العديد من العلوم كعلم الاجتماع والإدارة، وعلم النفس بجميع التخصصات، إذا نجد دراسة الحالة في الجانب الإرشادي وفي الجانب العيادي فالعديد يعتبرونها كمنهج إكلينيكي كونها تستخدم لدراسة حالة فردية بعينها، فهى تستخدم أساساً لأغراض علمية من أجل تشخيص وعلاج مظاهر الاختلال التى تحمل الشخص على الذهاب إلى الأخلاقي العيادي وبالتالي فهى الوعاء الذى ينظم فيه الإكلينيكي كل المعلومات والنتائج التى يحصل عليها من الفرد بواسطة العديد من الأدوات كالمقابلات والملاحظة، بالإضافة للاختبارات السيكولوجية، فالعلماء اتفقوا على كونها تستهدف الإحاطة الشاملة المعرفية بتفاصيل الحالة من المنظور الدينامي والترابطى العائلى التاريخى، (محمد، 2020، 51).

إدارة الحالة من الوسائل الهامة التي يمكن من خلالها جمع بيانات متعددة وشاملة حول الفرد، مما يتبع وبالتالي فيهم سلوكه أو المشكلة التي يعاني منها، فمن خلالها يتم جمع بيانات كثيرة تتعلق بالحالة من حيث تاريخها وأعراضها ومظاهرها وظروف حدوثها وما يترتب عليها من آثار ونتائج وعادة ما يتم تتبع مثل هذه الحالة لتأخذ شكل الدراسة الطولية وفيه يتم اللجوء إلى عدد من المصادر للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، ففي دراسة الحالة يتم الاتصال بالأفراد الذين يعانون من اضطرابات انفعالية أو سلوكيات مباشرة، والحديث معهم ومحادثتهم من أجل الحصول على بعض المعلومات، كما يتم جمع بيانات حول هؤلاء الأفراد من خلال الاتصال بأولياء الأمور والمعلمين والأفراد والأصدقاء واجراء المقابلات مع هذه الظروف والاستعانة بتقديراتهم وللإطلاع عليهم، كما يتم اللجوء كذلك إلى السجلات والوثائق الطبية والاكاديمية والمذكرات وتوظيف الأدوات الحية مثل قوائم الشطب والاستبيانات، (زغلول، 2006، 46).

ورصدت دراسة علي(2020) مدى الاهتمامات البحثية المحلية والعالمية بموضوع إدارة الحالة في الخدمة الاجتماعية بشكل عام، وتحديد أكثر النتائج التي ذكرت في الدراسات والبحوث المحلية والعالمية المعنية باستخدام نموذج إدارة الحالة في الخدمة الاجتماعية وأوصت الباحثين إلى تكييف الجهود في إجراء مزيداً من الدراسات والبحوث المرتبطة بإدارة الحالة في كافة مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ومن هنا تبرز أهمية الحاجة الماسة للقيام بمثل هذه الدراسة لمعرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية والتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين وإفادة الجهات القائمة عليه والمتمثلة في قيادة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية في وضع الخطط والبرامج الهادفة إلى التطوير والتعديل وتجاوز الإخفاقات وتحقيق الحماية للأطفال.

2- مشكلة الدراسة:

أضحت نهج تعزيز أنظمة إدارة الحالة للأطفال المستضعفين اليوم مورداً استراتيجياً هاماً وخطوة مهمة للمؤسسات الاجتماعية نحو تحقيق الاستدامة في تقديم خدماتها، وأساساً للتميز في إضفاء الصبغة الاحترافية في العمل الاجتماعي لهذه المؤسسات فعمليات إدارات الحالة للأطفال المستضعفين هي الأكثر تنظيماً والأكثروضوحاً بين القضايا والبرامج التي تدرجها هذه المؤسسات ضمن أنشطتها حيث تعمل على زيادة الاستجابة من الداعمين في نهاية المطاف بما يضمن لها على اختلافها من أداء مهامها بكفاءة وفعالية، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2018).

لقد نجحت المبادرات المشتركة بين الوكالات وفرق العمل المعنية بحماية الطفل في الوطن العربي من تطوير منهجية إدارة الحالة للأطفال المستضعفين من خلال الابحاث وعبر الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة على مستوى العالم، وتحقيق مستويات أعلى من الترابط والتنسيق والعمل في تطبيق هذه المنهجية بإجراءات معيارية للممارسة المهنية من خلال تأسيس أنظمة تبني هذه المنهجية وتطبيقاتها مما أدى إلى فعالية أكبر في تحقيق النتائج المرجوة المتعلقة بحماية الأطفال المستضعفين فالدور الذي تلعبه منهجية إدارة الحالة اليوم يختلف عن الدور التقليدي بفترات سابقة؛ وهذا ما أكدته العديد من التقارير الرسمية والدراسات، منها دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (2018)، ودراسة سيد (2018)، ودراسة شبيطة (2020)، ودراسة علي (2011)، والتي اشارات إلى أيضاً إلى ضرورة القيام بإجراء الدراسات العلمية لمعرفة دور إدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين.

3- أسئلة الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القائمين عليه؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- 1 ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الإنسانية من وجهة نظر القائمين عليه؟
- 2 ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية التعليمية من وجهة نظر القائمين عليه؟
- 3 ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الترفية الداعمة من وجهة نظر القائمين عليه؟

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- 1 معرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الإنسانية من وجهة نظر القائمين عليه.
- 2 معرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية التعليمية من وجهة نظر القائمين عليه.
- 3 معرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الترفية الداعمة من وجهة نظر القائمين عليه.

5- أهمية الدراسة:

تمثل أهمية الدراسة الحالية بالآتي:

- **الأهمية العلمية:** إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ستفيد الباحثين في الجامعات اليمنية كونها دراسة ستبني عليها بحوث ودراسات مستقبلية.
- **الأهمية التطبيقية:** تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة بالآتي:
 - التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية وإفاده الجهات القائمة عليه والمتمثلة في قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

- إن النتائج التي سوف يتوصل إليها البحث الحالي ستفيق القائمين على تطبيق هذا النظام في مكاتب الشؤون الاجتماعية في المحافظات ومديرياتها؛ من خلال تزويدهم بالمعلومات والمؤشرات عن نقاط القوة والضعف والتي سوف تساعدهم في وضع الخطط والبرامج المبادفة إلى التطوير والتعديل وتجاوز الإخفاقات.
- إن النتائج التي سوف سيتوصل إليها البحث ستفيق العاملين من الأخصائيين الاجتماعيين (مدراء الحالة) في المديريات في مجال التطبيق العملي.

1- حدود الدراسة:

تحدد الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: معرفة مستوى دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين
- الحدود البشرية: القائمين على تطبيق النظام الوطني لإدارة الحالة.
- الحدود المكانية: على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفروعها في المحافظات بالجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمنية: وتمثلت الحدود الزمنية لهذا البحث خلال العام الجامعي 2023-2024م.

1-7-التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

- الدور: هو السلوك المتوقع من الفرد، ويتحدد هذا السلوك في ضوء توقعات الآخرين. (بديوي، 1990، 395).
- مفهوم إدارة الحالة: هي أحد الأساليب الحديثة في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى تنظيم العمل وتنفيذها لتلبية الاحتياجات المتعددة للأفراد والأسر المحتاجين لرعاية وحماية بطريقة مناسبة ومنهجية وفي الوقت المناسب من خلال المواجهة بين الاحتياجات المتعددة للفئات المستهدفة والموارد المتاحة في المجتمع باستخدام خدمات الدعم المباشر أو الإحالة للخدمات الأخرى، ووفقًا لأهداف المشروع أو البرنامج وهي طريقة لتنظيم وتنفيذ العمل لتلبية الاحتياجات الفردية للطفل (وأسرته) بطريقة مناسبة ومنهجية وفي الوقت المناسب من خلال المواجهة بين الاحتياجات المتعددة للأطفال المستضعفين والموارد المتاحة في المجتمع باستخدام خدمات الدعم المباشر أو الإحالة للخدمات الأخرى، (الدليل التأسيسي لنظام إدارة الحالة، 2020، 17).
- النظام الوطني لإدارة الحالة: يعرف نظام إدارة الحالة للأطفال المستضعفين بأنه نظام نظاماً إداري للعمل مع الأطفال وفق خطوات علمية وعملية وضمن تسلسل إداري محدد. يهدف هذا النظام للمواجهة بين المخاطر والاحتياجات المتعلقة بالأطفال مع الموارد المتاحة في المجتمع بالاعتماد على نطاقات جغرافية محددة على المستوى العام والمحافظات والمجتمعات المحلية من خلال فريق إداري في ومهني متراوحة ومتكملاً ومحدد المسؤوليات والمهام لتحقيق هدف نظام إدارة الحال، (دليل الإجراءات المعاييرية، 2016: 12).
- التعريف الإجرائي للنظام الوطني لإدارة الحالة: يعرف الباحث النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين إجرائياً على أنه نظام إداري تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية بهدف إلى حماية الأطفال وحل مشكلاتهم وسد احتياجاتهم من خلال المواجهة بين الاحتياجات المتعددة والموارد المتاحة وفق تطابق الجهد المختلفة لمنع الإذدواجية أو الحرمان للأطفال من هذه الخدمات.
- الأطفال المستضعفين: يقصد بهم: "الأطفال الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة ما لم يبلغوا سن الرشد ولديهم مشكلات تتعلق بالرعاية والحماية في الأسرة والمجتمع أو تعرضوا لحالة أو أكثر من حالات الاستضعاف، (دليل الإكتشاف والإحالة، ص، 19).
- ويعرف الباحث الأطفال المستضعفين: بأنهم الأطفال المنفصلين عن ذويهم ، وتهريب الأطفال، والانجذاب بالأطفال، وأسوأ الإستضعاف المحددة بـ(الأطفال غير المصحوبين، الأطفال المنفصلين عن ذويهم ، وتهريب الأطفال، والانجذاب بالأطفال، وأسوأ أشكال عمال الأطفال، وعمال الأطفال، الأطفال في تماس مع القانون، والاضطرابات النفسية والسلوكية، والاصابات المباشرة الناجمة عن الطوارئ، والاختطاف / الاعتقال التعسفي، والترويع بالأعمال الغير أخلاقية، والوقوع بالأعمال الغير أخلاقية، والاعتداء الجسدي، والزواج تحت السن القانوني، والحرمان من الموارد والفرص والخدمات، والاساءة النفسية والعاطفية، والعنف المنزلي/ العقاب البدني).
- حماية الطفل: تعرف بأنها: هي الوقاية من والتصدي للإساءة والإهمال والاستغلال والعنف ضد الأطفال في حالات الطوارئ والأوضاع المستقرة، (الدليل التأسيسي، 14: 2020).

- ويعرف نظام حماية الطفل: مجموعة القوانين والسياسات واللوائح الازمة في كافة القطاعات الاجتماعية - وخاصة في قطاعات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن والعدالة - لدعم استجابات الحماية والاستجابات الوقائية بما في ذلك تعزيز الأسرة، (المراجع السابق، 14، 2020).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

2-1-الإطار النظري للدراسة:

2-1-نشأة إدارة الحالة والنظام الوطني:

أن الجذور التاريخية لإدارة الحالة تعود إلى تاريخ نشأة الخدمة الاجتماعية (حركات تنظيم الإحسان) التي نشأت منذ 1863 لتنسيق العمل الخيري وتنسيق توزيع بشكل عادل على المستفيدين، واستمرت بالتطور التدريجي مع الوقت، وإدارة الحالة المعاصرة فيمكن ارجاعها إلى قانون الخدمات الموحدة الذي ظهر في عام 1971، هذا القانون أدرك الحاجة إلى تحسين برامج الخدمات الإنسانية على المستويين المحلي والقومي في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. فكانت إدارة الحالة هي النموذج الذي يتولى تنسيق الخدمات الاجتماعية المختلفة وضمان وصولها للمحتاجين لكتفاهات عالية وتكلفة أقل. كما تم تشجيع ادخال هذا النموذج ضمن الخدمات الصحية في تشريع "كوبرا" عام 1985، (سيد، 2018، 15).

وكان لإدارة الحالة أصولها في برامج مكافأة أخصائي إعادة التأهيل في الأربعينيات من القرن العشرين، ولم تلقى إدارة الحالة الكثير من الاهتمام حتى بداية التسعينيات عند تنسيق الخدمات الاجتماعية وتكاملها كأولوية وبدأت في تمويل مشروعات الخدمات، وقد تمت الموافقة على العديد من القوانين في الفترة ما بين 1970-1987، والتي شملت إدارة الحالة في محاولات مختلفة كال المجال الطبي ودعم الأسرة وذلك لتجنب الاعتماد طويلاً على إمدادات الرعاية الاجتماعية، غير أن إدارة الحالة المعاصرة يمكن ارجاعها إلى قانون الخدمات الموحد الذي ظهر في عام 1971، هذا القانون أدرك الحاجة إلى تحسين برامج الخدمات الاجتماعية على المستويين المحلي والقومي في مجالات التعليم والصحة والرعاية، ومما أفرزه هذا القانون من أساليب مهنية لمتابعة العملاء وتتبع حالتهم إلى المؤسسات المختلفة للحصول على الخدمات التي يحتاجونها، وهذه من مهام ما يعرف بنموذج إدارة الحالة، (فهيبي، 2015، 164).

وتعتبر اليمن ثانية دولة عربية بعد الأردن بدأت تعمل بنظام إدارة الحالة على المستوى المجتمعي والميداني من خلال التقييم الذي أعددته الخبرير الدولي بيتر إيفانس لوضع الرعاية الاجتماعية في اليمن وإعداد تصور لتطويره في العام 2013م وأعتمد في تقييمه على أقسام الخدمة الاجتماعية في جامعي صنعاء وعدن بالإضافة إلى دور الرعاية الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، (الدليل التأسيسي للعمل في النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن، 2020، 33).

وقد تم تحديد خطوات نظام إدارة الحالة وتصميم أدلة تدريبية في مجال إعداد الفريق العامل وتأهيله في إدارة الحالة وفق المتطلبات الأساسية لنظام إدارة الحالة بما يتفق مع مستوى التأهيل والتدريب للعاملين في مجال العمل الاجتماعي في اليمن، (بيتر إيفانس، 5، 2013).

وفي العام 2013م قامت وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي) بتمويل من منظمة اليونيسيف بالسعي لتأسيس نظام إدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن واستقدمت الخبرير الدولي السيد بيتر إيفانس للعمل مع مجموعة مستشاري الخدمة الاجتماعية في جامعي صنعاء وعدن لتصميم آلية ومنهجية لنظام إدارة الحالة في اليمن وقد تم تحديد خطوات نظام إدارة الحالة وتصميم أدلة تدريبية في مجال إعداد الفريق العامل وتأهيله في إدارة الحالة وفق المتطلبات الأساسية لنظام إدارة الحالة بما يتفق مع مستوى التأهيل والتدريب للعاملين في مجال العمل الاجتماعي في اليمن، (دليل الإجراءات المعيارية، 216).

وقام الفريق الوطني المدرب بتدريب الأخصائيين ولجان الحماية في العام 2014م في محافظة عدن وتعز وإب وغيرها من المحافظات لتفعيل النظام.

2-2-مفهوم إدارة الحالة:

يعرف معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية إدارة الحالة باعتبارها من أهم عناصر نجاح أي برنامج أو خطة أو خدمة لأنها تعتمد على عمليات مختلفة مثل التنسيق والتخطيط والتنظيم والرقابة والاشراف، ولكن تستطيع مساعدة الحالة لابد من القيام بهذه العمليات الإدارية أي لابد من التنسيق بين الأنشطة والتنسيق أيضاً بين عمل الأخصائي الاجتماعي في المنظمة والتنسيق بين المنظمات المختلفة وتنسيق العمل بين فريق العمل الذي يقوم بمساعدة الحالة، (درويش، 1998، 21).

وتعرف إدارة الحالة بأنها عملية أو طريقه لضمان ان العملاء يزودون بكل الخدمات التي يحتاجونها بطريقه منسقه وفعاله كما تعرف إدارة الحالة بأنها عملية مهنيه تهدف الى مساعدة العملاء علي التوافق النفسي والاجتماعي من خلال تخطيط وتنظيم وتنسيق البرامج والخدمات الاجتماعيه المختلفة لمقابلة احتياجات العملاء ومن أهداف النموذج:-

- تعزيز استمراريه تقديم الرعاية الاجتماعيه.
- تقديم الخدمات الاجتماعيه بطريقه شموليه ومنسقه.
- تعزيز امكانيه الحصول على الخدمات من المحتاجين وتذليل الصعوبات التي قد تعرض ذلك.
- تعزيز المحاسبة من خلال تحديد مسؤوليه مدير الحالة وهذا يضمن التأكيد علي كفاءة وفاعليه البرامج والخدمات الاجتماعيه المقدمة للعملاء.
- زياده امكانيه حصول العملاء علي الخدمات التي يحتاجونها في وقت قياسي، (رشوان، والقرني، 2004, 240).

2-1-3-المبادئ التوجيهية لأنظمة إدارات الحالات للأطفال المستضعفين:

- A- عدم الإيذاء: ويعني التأكيد من أن الإجراءات والتدخلات التي تهدف إلى دعم الطفل (وأسرته) لا تعرضه لمزيد من الإيذاء؛ فعند كل خطوة من خطوات عملية إدارة الحالة يجب اتخاذ العناية الازمة لضمان عدم تعرض الأطفال أو أسرهم للأيذاء نتيجة لتصرفات فريق إدارة الحالات أو القرارات التي يتم إصدارها أو الإجراءات التي يتم اتخاذها نيابة عن الطفل أو الأسرة، ويجب توخي الحذر من أجل عدم تعرض الأطفال أو أسرهم للأيذاء نتيجة لجمع معلومات خاصة بهم أو تخزينها أو مشاركتها كجمع معلومات غير ضرورية عن الطفل لمشاركتها بعد ذلك، أو التدخل لمساعدة الطفل الذي يتسبب بعد ذلك في صراع بين الأفراد والأسر والمجتمعات، وإذا لم يتم اتخاذ العناية الازمة فقد يتسبب ذلك في تعريض الطفل وأسرته لمزيد من الإيذاء لأن يتعرضوا لأعمال انتقامية أو أعمال عنف، (دليل مديرى السياسات والبرامج وأخصائي الحالات، 2014, 14).
- B- إعطاء الأولوية للمصالح الفضلى للطفل: تشمل "المصالح الفضلى للطفل" سلامته البدنية والنفسية (رافاهية) إضافة إلى حقه في التطور الإيجابي ووفقاً للمادة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، التي ترى ضرورة أن توفر المصالح الفضلى للطفل الأساس لجميع القرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها وللأسلوب الذي يتم من خلاله تعامل مقدمي الخدمات مع الأطفال وأسرهم،، (المراجع السابق، 14) يرى الباحث مما سبق: ومن خلال عمله كأخصائي اجتماعي واطلاعه على أدوات التقييم الفني لإدارة الحالة أن مصالح الطفل الفضلى ينبغي أن تعزز من قبل مدير الحالة(الإخصائي الاجتماعي) في إطار إدارة الحالة للأطفال المستضعفين من خلال تقييم النتائج الإيجابية والسلبية المرتبطة على الأفعال والتشاور مع مشرف الحالة بشأن الحالات المعقدة، إضافة إلى مناقشة الخيارات المتاحة مع الطفل ومقدمي الرعاية عند اتخاذ القرارات، والتأكد من أن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها تضمن الحفاظ على سلامة الطفل وتعزز الصحة البدنية والعاطفية والاجتماعية والمعرفية للطفل، التفكير دائمًا في أهمية الحفاظ على الروابط العائلية والأسرية والأخوية.
- C- عدم التمييز: ويقصد به عدم التمييز يعني معاملة الطفل دون تحديد مصالحه الفضلى الفردية على أساس خصائصه الفردية أو الجماعة التي ينتمي إليها (مثل الجنس أو العمر أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية)، ويجب أن يحظى الأطفال الذين يحتاجون إلى خدمات وقائية بالمساعدة من الجهات والمنظمات وفريق إدارة الحالات الذين يتمتعون بالتدريب والمهارة اللازمين لتكوين علاقات قائمة على الاحترام وعدم التمييز بين هؤلاء الأطفال عبر معاملتهم بالرحمة والتعاطف والرعاية، ويجب أن يلتزم فريق إدارة الحالة بالحيادية وتتجنب استخدام لغة (سلبية/حكمية) في عملهم سواء كانوا مشاركين في أنشطة التوعية أم منع الضمر أو الاستجابة، ويتبعون على الوكالات والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية التصدي للتمييز بما في ذلك التصدي للسياسات والمارسات التي تعزز هذا التمييز.
- D- الالتزام بمعايير الأخلاقية: بالنسبة للجهات والمنظمات والأفراد العاملين مع الأطفال يجب وضع معايير ومارسات مهنية وتطبيقاتها، وقد تتمثل هذه المعايير والمارسات في مدونات قواعد السلوك المهنية وسياسات حماية الأطفال، وقد تتوارد قوانين وسياسات وطنية مناسبة بالإضافة إلى القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال التي يجب احترامها، وتعتبر الممارسات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية من الجوانب الأساسية لإدارة الحالات المهنية وهي مهمة للغاية في تقديم الرعاية والحماية للأطفال بجودة عالية.

- E- طلب الحصول على موافقة مستنيرة / أو مصادقة مستنيرة: الموافقة التطوعية من شخص لديه القدرة على إبداء الموافقة ويتمتع بحرية الاختيار (دليل الإجراءات المعيارية الموحدة، 2016, 22). تعقيب: يرى الباحث ومن خلال عمله كأخصائي اجتماعي واطلاعه على أدوات التقييم الفني لإدارة الحالة أن مدير الحالة ينبغي أن يحصل على الموافقة المستنيرة عند بدء خدمات إدارة الحالة، وكجزء من إدارة الحالة للحصول على البيانات والمعلومات، وعند الإحاله إلى مقدمي الخدمات الآخرين، وذلك من خلال التأكيد من استيعاب الطفل ومقدم الرعاية لإدارة الحالة استيعاباً كاملاً، والتأكد من فهم الطفل ومقدم الرعاية لكيفية استخدام المعلومات المجمعة وطرق تخزينها، وأيضاً التواصل بطريقة مناسبة للأطفال عند الحصول على موافقة /قبول الطفل، وتشجيع الطفل ومقدم

الرعاية له على طرح الاستئلة المتعلقة بإدارة الحالة، والالتزام بالتعليمات الخاصة بالموافقة المستنيرة، وأيضاً الطلب من الطفل ومقدم الرعاية توقيع نموذج الموافقة المستنيرة عند الضرورة أو التعبير عن الموافقة شفهياً.

و- احترام السرية: تربط السرية عادة بمشاركة المعلومات على أساس الحاجة إلى المعرفة، ومصطلح "الحاجة إلى المعرفة" يوضح القيد المفروض على المعلومات التي تُعتبر حساسة وضرورية أن يقتصر تبادلها على الأفراد الذين ستمكّهم هذه المعلومات من حماية الطفل، تعقيب: يرى الباحث ومن خلال عمله كأخصائي اجتماعي واطلاعه على أدوات التقييم الفني لإدارة الحالة، أن حدود السرية عند العمل مع الأطفال ضمن منهجية نظام إدارة الحالة في اليمن يتم تجاوزها في ثلاثة حالات، الأولى في حال وجود قوانين إبلاغ إلزامية سارية، والثانية عند الحاجة المباشرة والملححة إلى حماية السلامة البدنية لدى الأطفال، والثالثة إذا كان الطفل معرضاً لخطر إلحادي بنفسه أو بشخص آخر.

2-4-أهداف نظام إدارة الحالة:

- تنسيق وتوحيد الجهد المبذولة من قبل كل الجهات والمنظمات ذات الصلة بنظام إدارة الحالة في مجال حماية الأطفال.
- تقديم خدمات متكاملة للأطفال المستضعفين تلبى احتياجاتهم وتحل مشكلاتهم وتتوفر لهم الحماية من الجهات والمنظمات ذات الصلة بإدارة الحالة وبحسب الاختصاص.
- منع الإزدواجية والحرمان في تقديم الخدمات للأطفال المستضعفين من خلال الالتزام باليات وخطوات موحدة في كل الجهات والمنظمات ذات الصلة بنظام إدارة الحالة، (قاعدة بيانات موحدة).

2-5-متطلبات نظام إدارة الحالة:

هناك مجموعة من الإجراءات والمتطلبات للعمل بنظام إدارة الحالة في الجهات والمنظمات التي تم قبولها باهتها أساسية في نظام إدارة الحالة وهي بحسب، (الدليل التأسيسي، 2020، 65، 66)، على النحو الآتي:

- تشكييل هيكل إداري لنظام إدارة الحالة (ضابط نظام إدارة حالة- مشرف حالة - مسؤول حالة - محيل)، ويجب أن يكون مشرف الحاله على مستوى المحافظة أو النطاق الجغرافي المستهدف ومسؤولي الحاله على المستوى الأصغر كالمديريات (مدير حالة) او الجهات والمؤسسات (أخصائي حالة) والمحللين من المجتمع أنفسهم، والإعداد لتفعيل نظام إدارة الحالة في هذه الجهات والمنظمات من خلال: تحديد النطاقات الجغرافية للتدخل أو الاستهداف لكل مشرف الحاله ثم مسؤولي الحاله ثم المحللين.
- تكوين خارطة مقدمي الخدمات في النطاقات الجغرافية المحددة تماماً للتدخل أو الاستهداف أو الاستعانة بخارطة مقدمي خدمات موجودة مسبقاً.
- التواصل والتنسيق المستمر مع خارطة مقدمي الخدمات وتحديثها كل ستة أشهر وإرسالها لإدارة الخدمة الاجتماعية وإدارة الحالة بوزارة الشئون الاجتماعية.
- تحديد مسارات حركة الإحاله وانسيابها على كل المستويات بشكل واضح انطلاقاً من مستوى الهيكل الإداري (أسماء وبيانات المحللين في المجتمع، أسماء وبيانات مسؤولي الحالات، أسماء وبيانات مشرفي الحالات)، وكذلك مسارات الإحاله على مستوى الجهات والخدمات ك(تصنيف مشكلات الأطفال مثل الاستغلال أو العنف أو غيرها من قبل الجهات والمنظمات الأساسية والمساعدة التي تدخل مشكلات الأطفال في اختصاصها)، ويتم تحديث هذه المسارات بحسب الاحتياج أو بحسب ما يقر في الاجتماعات الدورية وقد يكون هذا التحديث كل ستة أشهر أو كل سنة.
- توحيد قواعد البيانات وتدالوها والعمل عليها بين كل الجهات والمنظمات العاملة بنظام إدارة الحالة وهذه القواعد كما يلي: قاعدة بيانات الأطفال الذين يتم التعامل معهم في نظام إدارة الحالة وفق النماذج الموحدة لخطوات نظام إدارة الحالة.
- خارطة مقدمي خدمات او موارد مجتمعية.
- قاعدة بيانات الفرق العاملة بنظام إدارة الحالة في الجهات والمنظمات ذات الصلة بنظام إدارة الحالة.

2-6-خطوات إدارة الحالة:

الخطوة الأولى: التحديد والتسجيل

الخطوة الثانية: التقييم: وهو عملية جمع المعلومات وتحليلها لتكوين الحكم المبني بشأن وضع الطالب، ولا يراعي التقييم المخاطر التي يواجهها الطالب فحسب بل أيضاً نقاط القوة والموارد والتأثيرات الوقائية في الطالب وأسرته والبيئة التي يعيشون بها. ويمثل الهدف الأساسي من عملية التقييم في تحديد الاحتياجات، مع مراعاة كل من المخاطر الفورية التي يواجهها الطالب وكذلك الاحتياجات طويلة الأجل حتى يتم وضع خطة للحالة تعالج هذه الاحتياجات. بعبارة أخرى لا تتعلق هذه الممارسة فحسب بجمع المعلومات بل بتوفير أساس يبني عليه قرارات فيما بعد.

الخطوة الثالثة: التخطيط للحالة: بعد الانتهاء من التقييم، ينبغي وضع خطة حالة في غضون أسبوعين. ويجب أن تستند هذه الخطة إلى التقييم وأن تحدد ما يجب القيام به لتلبية الاحتياجات المحددة، وعلى من تقع مسؤولية تلبيتها، وهي يجب تنفيذ الإجراءات. وينبغي أن تشمل أيضا خطة للرصد الروتيني في حالة

الخطوة الرابعة: تنفيذ خطة الحالة: استنادا إلى الخطة يجب أن يعمل الطالب والأسرة والمجتمع وأي من مقدمي الخدمات لضمان حصول الطالب على الخدمات المناسبة، يمكن تقديم خدمات مباشرة وفقاً للحاجة (مثل تقديم المشورة أو نصائح تتعلق بالوالدية) ومن الخدمات المباشرة الأساسية التي يتم توفيرها، الدعم النفسي والدعم الاجتماعي الذي يقدمه أخصائي الحاله بنفسه خلال عملية الرصد المنتظم والمجتمعات الأخرى التي يجريها مع الطالب والأسرة. وبعد استخدام طريقة تواصل مواتية للطالب وتزويده بالنصائح بشأن تحدياته اليومية وأن يعمل الأخصائي كمورد للأسرة من الوسائل الأساسية التي يمكن للأخصائي الحاله من خلالها تكوين علاقه ايجابيه. وتعد هذه التفاعلات الروتينية شكلًا مميزًا من أشكال الدعم النفسي والاجتماعي والتي قد تسهم في رفاهية الأسرة بالكامل عند القيام بها بشكل صحيح، (دليل مديرى السياسات والبرامج وأخصائي الحالات، 2014، 60)

الخطوة الخامسة: المتابعة والمراجعة: تجري المتابعة بصورة منتظمة أثناء عملية إدارة الحالات لمشاركة الطالب وأسرته والجهات الفاعلة الأخرى، للتأكد من اتخاذ الإجراءات الخاصة وكذلك التأكد من الخدمات المقدمة. وغالباً ما تتم مراجعة خطة الحاله على فترات استراتيجية للسماح للأخصائي الحاله، بالإضافة إلى مديرهم والطالب الأسرة في كثير من الأحيان، لمعرفة ما إذا كانت حالة الطالب تسير نحو تحقيق الأهداف والغايات المحددة التي تم تحديدها أو ما إذا كان الطالب يحتاج إلى خدمات إضافية أو مختلفة تعد المتابعة أمراً ضرورياً لمساعدة أخصائي الحالات على التتحقق من أنم خطة الحاله تؤتي ثمارها، ولتحديد أيه تغيرات في ظروف الطالب أو الأسرة والتي قد تستلزم مراجعة خطة الحاله وتغييرها، وكجزء من المتابعة، من المهم أيضًا النظر فيما إذا كان أي من عوامل الخطر قد زاد. وإذا كان الأمر كذلك، قد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات أخرى عاجلة.

الخطوة السادسة: إغلاق الحاله: يعد إغلاق الحاله هو الخطوه الأخيرة في عملية إدارة الحاله، وينبغي تحديد معايير محددة الوقت الذي يمكن فيه إغلاق الحاله كجزء من اجراءات إدارة الحالات. ويتم إغلاق الحاله في أغلب الأحيان عند تحقيق أهداف الطالب والأسرة على النحو المبين في خطة الحاله، وعند توفير الدعم اللازم لرعاية ورفاهية الطالب وكذلك عند عدم وجود شواغل إضافية، (دليل مديرى السياسات والبرامج وأخصائي الحالات، 2014، ص 60)

2-7-مدخل مفاهيمي حول حماية الطفل:

سوف يستعرض الباحث أهم التعريفات والمصطلحات المتعلقة بحماية الطفل على النحو الآتي:-

- الطفل: يعرف الطفل بناءً على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل: (بأنه كل إنسان تحت سن الـ 18 سنة مالم تحدد القوانين المعهود بها في كل بلد السن القانونية لبلوغ سن الرشد). وبحسب قانون الطفل اليمني رقم (45) لسنة 2002 م: فإن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز ثمانية عشر سنة من عمره مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك.

- الحماية: هي جميع الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل والمساواة لحقوق جميع الأفراد، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو النوع الاجتماعي أو الانتماء الاجتماعي أو السياسي أو المعتقدات الدينية أو غيرها من الاعتبارات. وهي تتخطى النشاطات الفورية لإنقاذ الأرواح التي غالباً ما ينحصر عملها التركيز في حالة الطوارئ. وتنتمي الحماية مع نص القوانين ذات الصلة وروحيتها وهي تحديداً القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين

- الحماية الاجتماعية: هي مجموعة الآليات والأنشطة المرتبطة بهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعزوف والحرمان، والحد من خسائره وحمايته مما يهدده من أخطار داخلية وخارجية كالآزمات الاقتصادية المالية والحروب وحالات الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية للمجتمعات والفيضانات والأمراض الوبائية.

- حماية الطفل: هي الوقاية من والتصدي للإساءة والإهمال والاستغلال والعنف ضد الأطفال في حالات الطوارئ والأوضاع المستقرة. نظام حماية الطفل: مجموعة القوانين والسياسات واللوائح الالزامه في كافة القطاعات الاجتماعية - وخاصة في قطاعات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن والعدالة - لدعم استجابات الحماية الوقائية بما في ذلك تعزيز الأسرة".

- العنف: هو سلوك عمدي موجه نحو الطفل سواء بطريقة لفظية أم غير لفظية ويتضمن المواجهة الفعلية الجسدية أو المعنوية، ويكون مصحوباً بتعويذات تهديدية.

- الاعباء: تعرف بأنها صورة متنوعة من الإيذاء النفسي أو الجسدي أو الاعمال الغير اخلاقى الذي يمارسها طرف لإجبار طرف اخر على ارتكاب او الامتناع عن أفعال معينة يتربط عليها الاضرار به.

- الاستغلال: هو تسخير الأطفال (مادياً أو معنوياً أو غير أخلاقياً أو...) في عمل ما لمصلحة شخص أو أشخاص آخرين (بقصد أو بدون قصد) بهدف اشباع رغباتهم، مما يؤدى الاضرار بالأطفال.

- الإهمال: هو ضعف أو غياب توفير الاهتمام بالأطفال أو تلبية احتياجاتهم الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية بقصد أو بدون قصد مما يؤدي إلى الحق الأذى والضرر في صحتهم ونموهم.
- العنف القائم على التمييز: هو مصطلح شامل يتضمن أي فعل مؤذٍ مرتكب ضد إرادة الفرد يستند إلى ما ينسبه المجتمع من فروقات بين الذكور والإإناث. وتخالف طبيعة ودرجة الأنواع المحددة من هذا العنف المبني من ثقافةٍ إلى أخرى ومن بلدٍ لآخر ومن منطقةً لأخرى ويشمل مجموعة من مشكلات حماية الطفل أو حالات الاستضعاف (التعرض للأعمال الغير أخلاقية-الشروع في الاعمال الغير أخلاقية-الاعتداء الجسدي-الزواج تحت السن القانونية-الحرمان من الموارد والفرص والخدمات-الإساءة النفسية والعاطفية).
- الطفل المستضعف: هو أي طفل اما ان يكون يحتاج للرعاية في حال حدوث خلل او فجوة في وضع رعاية الطفل او وضع مقدمي الرعاية، ويتم معرفة ان الطفل يحتاج للرعاية من خلال الحالات المحددة في الفصل السادس من هذا الدليل؛ او يكون الطفل مستضعف عندما يكون يحتاج للحماية من وضع طارئ او خطير، أي أنه تعرض أو يتعرض لحالة أو أكثر، (الدليل التأسيسي للعمل في النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن، 2020، 14، 15).

2-8-آثار حالات الطوارئ على الأطفال:

سوف يتناول الباحث آثار حالات الطوارئ كأفراد وجزء من العائلة والمجتمع كالتالي:

- الآثار على الطفل كفرد:
 - قد يتعرض الأطفال بشكل مستمر للخطر الذي قد ينشأ عن فقدان الحياة أو أحد الأطراف أو الاستغلال أو الأذى أو الإهمال، وتشكل حالات التزاع أو تبادل النيران أو القصف أو وجود الألغام، وقد لا يتم توفير جميع احتياجات الأطفال وبالتالي يتاخر نموهم، ويمكن أن يتعطل الروتين الطبيعي لحياتهم وعلاقتهم بسبب التهجير أو الموت أو انفال الأطفال عن أهليهم وال الحاجة واضطراهم للتركيز على احتياجات البقاء بدلاً من النشاطات الأخرى التي تشجع الأطفال على التفاعل الاجتماعي مع غيرهم، كما يعاني الأطفال من الاضطرابات النفسية والشعور بالخوف والقلق وعدم الثقة والحزن بسبب الآثار المستمرة، (دليل التدريب لنظام إدارة الحالة، 14، 2016)
- الآثار المتربطة على الطفل كجزء من العائلة:
 - قد لا يكون الآباء قادرين على حماية أطفالهم من الخطر، وقد ينفصل الأطفال عن أفراد عائلتهم بسبب الهرب والاختطاف والموت أو الحاجة الاقتصادية، ويزيد العنف الأسري كما ترتفع حالات الجرائم في المجتمع، وقد يشعر أرباب الأسر باليأس بسبب عدم تمكهم من توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون، أو قد يشعر الرجال بالإحباط بسبب عدم تمكهم من إعالة عائلتهم أو توقي زواجهم لدور المعيل الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع ظاهرة العنف الأسري، وقد لا يمكن الأهالي من توفير النصح والإرشاد المناسب للأطفال لأن حالات الطوارئ تتضمنهم بالعادة إلى التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية فقط.

الآثار المتربطة على الطفل كجزء من المجتمع:

- تتضور المرافق كالمدارس والمراكز الصحية أو قد تتدمر وتتوقف عن العمل، وتتغير الأدوار وال العلاقات الاجتماعية، ويواجه أفراد المجتمع في تلبية الاحتياجات الرئيسية، وكثيراً ما يتحول التوتر والصراع إلى عنف نتيجةً لعدم القدرة على توفير هذه الاحتياجات، وكثيراً ما تتغير قيم وعادات المجتمع وتتشوه مما يؤدي إلى المزيد من المشاكل الاجتماعية، وقد يعاني مئات أوآلاف الأطفال من العقوبات المفروضة على الحكومات بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء الكافي والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الرئيسية بالرغم من أن العقوبات لا تهدف إلى تسبب هذا النوع من المعاناة بالأصل

2-9-أهداف الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين:

- أ- وضع برامج مشتركة بين العاملين في مجال حماية الطفل، وتنمية التنسق بينهم.
- ب- تحسين جودة برامج حماية الطفل العامل وأثرها على الأطفال.
- ج- تحسين المسائلة ضمن العمل المتعلق بحماية الطفل.
- د- تحديد المجال المهني لحماية الطفل العامل بقدر أكبر.
- هـ- تحسين المناصرة والتواصل حول المخاطر والاحتياجات والاستجابات المتعلقة بحماية الطفل.

كما تهدف سياسة حماية الأطفال العاملين إلى ما يلى:

- تشكيل شبكة فعالة للحماية حيث يشعر الأطفال والعاملون بالأمان والحماية، يناضل العاملون معًا ضمن الجمعيات الوطنية وغيرها لحماية الطفل.
- تخفيض عدد حالات الإساءة المعلن عنها أو غير المعلن عنها سنويًا في مختلف المؤسسات العاملة في مجال رعاية الأطفال العاملين.
- خلقوعي لدى الأطفال العاملين حول حقوقهم وأهمية الدفاع عنها.

- تشجيع العاملين مباشرة مع الأطفال على تطبيق المهارات الالزامية للمساهمة في نمو الأطفال العاملين.
- ضمان شروط العمل الضرورية لكل عامل لتمكينه من المساهمة في نمو كل طفل عامل.
- إطلاع الأطفال العاملين، والعاملين معهم، ومجلس الإدارة، والمتطلعين على سياسة حماية الطفل العامل والإجراءات المتصلة بها
- الوعي، الوقاية، التبليغ، الاستجابة، (عبداللطيف، 2017، 4)

2-الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية موضوع دور إدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين تم التطرق لعدد من الدراسات التي تناولت الموضوع أو جزء منه حيث تم عرضها بذكر أهداف الدراسة والمنهجية المتبعة والأدوات وأهم النتائج التي توصلت لها ومن هذه الدراسات ما يأتي:

2-1-دراسات سابقة باللغة العربية.

- هدفت دراسة تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني (2021): الأردن. إلى توفير فهم أفضل لمشاركة المتطوعين المجتمعين في عملية إدارة الحالة لتوضيح أفضل الممارسات لدى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل وتطوير الإرشادات والأدوات لدعم عملهم من خلال المراجعة، وتطوير ارشادات وأدوات مدعومة بالأدلة لتوضيح أفضل الممارسات لدى الجهات الفاعلة، واستخدمت الدراسة منهج البحث النوعي المتمثل في المقابلات مع ممارسي حماية الطفل ودراسة الوثائق وإجراءات العمل القياسية والإرشادات التوجيهية، وجمع وجهات نظر المتطوعين من خلال التجارب التي ذكروها في مجموعة متعددة من السياقات والبحث النوعي مع المتطوعين في أربع استجابات إنسانية في ميانمار وملاوي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الاستثمار في المتطوعين المجتمعين، كأعضاء جوهريين في عملية إدارة الحالة وفرق حماية الطفل، يؤدي إلى استجابات حماية طفل أفضل وأكثر استدامة.
- هدفت دراسة جرجس (2021): مصر إلى تحديد المعوقات التي تواجه الممارسين عند استخدام نموذج إدارة الحالة مع لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل، وكانت أدوات الدراسة استبيان طبقت على عينة (٣١) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بلجان حماية الأطفال المعرضين للخطر على مستوى ١٣ مركز بمحافظة أسيوط، وتوصلت الدراسة إلى المعوقات التي تواجه الممارسين عند استخدام نموذج إدارة الحالة مع لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر وهي معوقات راجعه للأخصائي الاجتماعي، معوقات راجعه للجان، معوقات راجعه للأطفال أنفسهم، معوقات راجعه للأسرة، معوقات راجعه للمجتمع، وقد أشارت الدراسة إلى أهمية المقترنات من وجها نظر الممارسين للحد من المعرفات التي تواجههم عند استخدام نموذج إدارة الحالة مع لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر.

- هدفت دراسة شبيطة(2020): فلسطين. إلى اختبار فاعلية إدارة الحالة الفردية في تحقيق المساندة الأسرية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلي، واختبار فاعلية إدارة الحالة الفردية في تحقيق المساندة المعلوماتية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلي، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، اعتمدت الدراسة على مقاييس المساندة الاجتماعية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: انخفاض مستوى المشكلات المتعلقة بالمساندة الاجتماعية للطفل المحرر في القيام البعدى لمقياس المشكلات الاجتماعية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، وأهم ما أوصت به الدراسة: ضرورة اهتمام المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال الطفولة في المجتمع الفلسطيني بهذه الشريحة من الأطفال نظراً لصعوبة التجربة الاعتقالية التي مروا بها، تضمين المناهج الدراسية في تخصص الخدمة الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس بموضوع تختص إدارة الحالة الفردية، تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على كيفية استخدام إدارة الحالة الفردية ضمن العمل مع الأطفال وبالخصوص الأطفال الأسرى المحررين، ضرورة قيام الأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع الفلسطيني بالعمل مع أسرة الطفل أثناء اعتقاله لتوجيه الأسرة لكيفية التعامل معه بعد الاعتقال.

- هدفت دراسة كات بايرن وأخرين (2020): سوريا. إلى مراجعة بناء القدرات وتقييمها لإدارة حالة حماية الطفل عن بعد في شمال شرق سوريا، وذلك لقياس فاعلية النهج الذي تتبعه منظمة طفل الحرب العالمية في بناء القدرات في مجال إدارة الحالات عن بعد، من خلال معرفة المدى الذي حققه برنامج بناء القدرات لأهدافه المعلنة، وكذلك تحديد التحسينات التي يمكن إدخالها على هذا البرنامج، بالإضافة إلى معرفة الممارسات التي ينبغي تكرارها في سياقات أخرى للإدارة عن بعد، واستخدم الباحث في هذه الدراسة أساليب البحث المختلفة بما في ذلك مراجعة البيانات الثانوية وتقديرها وتحليل وثائق المشروع، وطبقت هذه الدراسة على عدد (18) مختصاً من العاملين في إدارة الحالة في منظمة طفل الحرب العالمية والكتلة الفرعية لحماية الطفل شمال شرق سوريا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التدريب والإدارة حالة حماية الطفل عن بعد يتطلب دعماً تقنياً مستمراً بعد التدريب من خلال الإشراف والتوجيه والدعم الفني للعاملين في إدارة الحالة ويمكن تقليل هذا الدعم فيما بعد مع مرور الوقت وزيادة القدرات.

هدفت دراسة أبو العلاء (2020): السعودية. إلى تحديد طبيعة وأشكال العنف الممارس ضد الأطفال التي يتعامل معها الأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، والتعرف على أسباب العنف الممارس ضد الأطفال والآثار السلبية الناجمة عنه، كما يستهدف تحديد الأدوار، المهارات والأدوات المهنية التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة لمواجهة العنف الممارس ضد الأطفال، التعرف على الأساليب العلاجية الممارسة من الأخصائيين الاجتماعيين مع الأطفال المعنفيين من منظور طريقة خدمة الفرد. يعد البحث الحالي من البحوث الوصفية ذات الطبيعة الكمية التي تهدف الحصول على بيانات رقمية، يعتمد البحث الحالي على منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل لجميع الأخصائيات/ الأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تم جمع بيانات البحث الحالي من خلال استمارة استبيان، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج والتي من أهمها: أن للأخصائيين الاجتماعيين دور في الحماية الاجتماعية للأطفال المعنفيين من خلال المهارات المهنية التي تتحقق في الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين مع الأطفال المعنفيين بوحدات الحماية الاجتماعية المتمثلة في: المهارة في الملاحظة، إجراء المقابلات، تكوين العلاقة المهنية والمهارة في مساعدة الطفل على فهم مشكلته..

هدفت دراسة العبدالكريم (2020): السعودية إلى التعريف بإدارة الحالة و Mahmahiyatها و خطوات تطبيقها، ومدى مناسبتها للمجتمع السعودي، اتبعت الباحثة المنهج الوثائقي، وهو أحد المناهج الكيفية، واعتمدت في ذلك على مسح للمراجع والأدبيات المتاحة ذات العلاقة بالموضوع، مع الوضع في الاعتبار أن هذه الدراسة تناقض الموضوع من جانب نظري بحت؛ كموضوع تفتقر إليه أدبيات الخدمة الاجتماعية المدونة باللغة العربية، وهذه المحاولة تمنح الأخصائيين الاجتماعيين فرصة لمحاولة تجربة هذا الأسلوب أثناء الممارسة المهنية مع العملاء، ومحاولة الكتابة عن ذلك من وجهة نظر علمية، كما يمكن للباحثين أخذ الموضوع -أو أحد جزيئاته- وإجراء دراسات ميدانية للكشف عن فاعلية تطبيق أسلوب إدارة الحالة مع العملاء؛ بما يثير الموضوع نظرياً، ويعود بالفائدة على مهنة الخدمة الاجتماعية وممارستها من ناحية عملية.

هدفت دراسة علي (2020): مصر استهدفت عرض رؤية لبناء نموذج الإدارة لتحسين نوعية حياة أطفال بلا مأوى وكذلك تدريب الأخصائيين العاملين مع أطفال بلا مأوى على كيفية تطبيق النموذج لتحسين نوعية حياة أطفال بلا مأوى من خلال برنامج تدريسي. تحديد بعض مؤشرات تطبيق الأخصائيين الاجتماعيين للنموذج بعد تنفيذ البرنامج التدريسي. وجاءت من أولى نتائج هذه الدراسة هو بناء نموذج لإدارة الحالة لتحسين نوعية حياة أطفال بلا مأوى.

هدفت دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (2018): بالأردن. إلى إجراء تقييم شامل لاستجابة إدارة الحالات المتخصصة المدعومة من قبل اليونيسف في الأردن ومعرفة دور إدارة حالة حماية الطفل المدعومة من قبل اليونيسف في تلبية احتياجات الأطفال المعرضين للخطر في الأردن خلال الفترة 2013-2017، واستخدمت الدراسة مجموعة من أساليب البحث المختلفة لتقييم أنشطة إدارة حالات حماية الطفل التي تدعمها اليونيسف، إلى جانب مراجعة وتحليل المصادر والبيانات الثانوية، حيث اعتمد التقييم على البحث التشاركي لجمع وتحليل البيانات الأولية والنوعية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الآتي: حققت إدارة الحالة تأثيرات إيجابية إلى حد كبير في حالة معيشة الأطفال وأسرهم من خلال معالجة الاحتياجات السائدة للحالات من خلال توفير الخدمات المباشرة وربطها بالخدمات المتاحة، وذلك من خلال دعمهم للتعامل بشكل أفضل مع الوضع الذي يواجهونه ومن خلال دعم الأطفال والأسر في الحد من مخاطر التخفيف من السلوك، والذي غالباً ما يؤدي إلى مخاوف تتعلق بالحماية. أن أنشطة إدارة الحالات، ولا سيما أنشطة التوعية التي أجرتها معظم مؤسسات إدارة الحالات، كان لها تأثير على وعي الناس بالخدمات المتاحة لهم.

2-2- دراسات سابقة بالإنجليزية:

هدفت دراسة يت دوت don, yee, (1990): إلى تقدير الجودة في إدارة الحالة والتي استهدفت تقدير الجودة في إدارة الحالة، ولقد حددت الدراسة ثلاثة مقاييس باعتبارهم أشكال الجودة في إدارة الحالة يمكن الاسترشاد بهم وهم (الاتصال بالعملاء- تنوع الخدمات- تكلفة الخدمة)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتصال بالعملاء والتعرف على احتياجاتهم كما يرونها، بالإضافة إلى تنوع الخدمات التي تقدمها المنظمات بما يتلاءم واحتياجات المجتمع، من العناصر الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها في تقدير الخدمات بممؤسسات رعاية الطفولة كما بينت الدراسة أيضاً أن مدراء المؤسسات دوراً فعالاً في رفع كفاءة إدارة الحالة، حيث يجب عليهم الاهتمام بالتأكد من وصول الرعاية للعملاء.

هدفت دراسة ريتا مونتاجو، rita montague (1993): إلى تقدير دور الأخصائي الاجتماعي في ممارسة إدارة الحالة لـ كبار السن والتي استهدفت تطبيق نموذج إدارة الحالة للمسنين وتقديم دور الأخصائي الاجتماعي في ممارسة إدارة الحالة لـ كبار السن، وكذلك تقييم القيم المعرفية والمهارات الخاصة بإعداد الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع كبار السن، وأوضحت الدراسة تأثير المستوى التعليمي ومستوى

- معارف ومهارات الأخصائي الاجتماعي على أدائه لإدارة الحالة الفردية مع كبار السن، كما أشارت النتائج إلى أهمية تدريس وتعليم مناهج إدارة الحالة بكليات الخدمة الاجتماعية إلى جانب أهمية التخطيط لإعداد مدير الحالة.
- هدفت دراسة رام كانان، ram canon (1994): إلى معرفة مفهوم إدارة الحالة في خدمة الحالة لذوي الامراض المزمنة والتي استهدفت مراجعة وتقويم مكونات مفهوم إدارة الحالات في خدمة الفرد: لذوي الأمراض المزمنة، حيث أشارت الدراسة إلى أن نموذج إدارة الحالة يعتبر من أكثر الموضوعات شيوعاً أو شعبية في الوقت الحالي في مجالات الخدمة الاجتماعية، خاصة مع الأمراض المزمنة، كما أكدت الدراسة على فاعلية هذا الأسلوب رغم أن آثاره تظهر على المدى الطويل، كما أوضحت الدراسة أن من المثير للدهشة أن دولاً عديدة قد حذت حذو المنهج الأمريكي في تطبيق هذا النموذج، لذا على الأخصائيين الاجتماعيين أن يقيموا درجة الاستفادة من هذا النموذج وعلى وجه الخصوص في ضوء ثقافتهم وأوضاعهم.
 - هدفت دراسة جوهانسون ناليا، Johannes nalleppa (1995): إلى تطوير أحد نماذج إدارة الحالة للعملاء من المسنين والتي استهدفت إجراء اختبار ميداني وتطوير لأحد نماذج إدارة الحالات للعملاء من المسنين، وقد تم التدخل من خلال أربعة ممارسين كل منهم يعمل مع (10) عملاء في فترة تجاوزت ثلاثة أشهر، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ممارسة هذا النموذج كان له تأثير في ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المسنين.
 - هدفت دراسة جلوفر جون don Glover (1995) إلى استخدام نموذج إدارة الحالة مع المصابين بامراض نفسية وعقلية على مستوى ادائهم الاجتماعي والالتحاق بالمستشفى والتي استهدفت تحديد آخر استخدام نموذج إدارة الحالات مع المصابين بأمراض نفسية وعملية على مستوى ادائهم الاجتماعي والالتحاق بالمستشفى، وقد استخدم الباحث مجموعتين أحدهما ضابطة والأخر تجريبية ثم استخدم أسلوب إدارة الحالة معهم والأخر تركت للعلاج العادي بالمستشفى، وقد استمرت التجربة فترة تسعة أشهر، وكان من أهم نتائجها حدوث تحسن.

2-2-3- التعقيب على الدراسات السابقة:-

- من خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة، وجد أن لم يسبق أن تم إجراء دراسات عن دور أنظمة إدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين على المستوى المحلي في الجمهورية اليمنية رغم قلتها إلا أن الدراسات التي تختص أنظمه حماية الطفل ونظام إدارة الحالة تم استعراضها في هذه الدراسة ووجد الباحث أنها تتتنوع في أهميتها، وأهدافها، ومنهجيتها، وأدواتها، وأساليبها الإحصائية، ونتائجها، ومدى علاقتها بالدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لذلك:
- تناولت بعض الدراسات تحديد محددات ممارسة إدارة الحالة عند تطبيق لائحة الانضباط المدرسي، كدراسة نصار ودراسة عبدالرزاق.
 - تفاوتت الدراسات السابقة في تناولها للموضوعات المتعلقة بواقع الدور التربوي أنظمة إدارة الحالة للأطفال المستضعفين حيث تناولت إدارة الحالة بشكل مهي لليس كنظام متكامل كدراسة (عبدالرزاق، 2020).
 - تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (نصار، 2019)، ودراسة (عبدالرزاق 2020)، في التركيز على مجالات إدارة الحالات، ومحددات الممارسة المهنية، والخطوات والخدمات المقدمة والأخصائيين الاجتماعيين (مدراء الحالات)، ولم تتشابه تماماً مع أي دراسة سابقة.
 - تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بيئه التطبيق من حيث تناولها دور نظام إدارة الحالة، حيث أن دراسة نصار ودراسة عبدالرزاق كانت البيئة التطبيقية لهم هي مصر والاردن، وبقية الدراسات تتعدد البيئات التي طبقت فيها ما بين بيئات محلية، وعربية، وأجنبية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف معها، حيث لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة نظام إدارة الحالة في بيئه التطبيق التي اعتمدتها الباحث وهي النظام في الجمهورية اليمنية.
 - تتفق هذه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي؛ باعتباره المنهج الملائم للدراسات الإنسانية.
 - اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المعالجات الإحصائية المستخدمة، وهي المتosteatas الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية.

جوانب الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة في الدراسة الحالية:-

يمكن القول أن الدراسات السابقة لها دور مهم في تعزيز الدراسة الحالية وإنضاج مسارتها، والاستفادة من نتائجها في مناقشة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة الحالية، رغم وجود بعض الاختلافات في أغلهما من حيث الأهداف والأدوات والأساليب، إن تنوع الدراسات السابقة، وتناولها جوانب كثيرة وقد أكسبت الدراسات السابقة الباحث سعة في الاطلاع بكل الجوانب التي تتعلق بدور لنظام الوظيف لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية.

ونجمل استفادة البحث الحالي من الدراسات والبحوث السابقة في الجوانب الآتية:-

- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عرض مشكلة الدراسة وأهميتها وفي التعرف على دور لنظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية.
وكذلك في التعرف على وجود الكثير من المعوقات التي تواجه ممارسة النظام لأدواره ومنها التي تؤثر سلبياً في أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره وأوصت هذه الدراسات بتنظيم دورات تدريبية للأخصائيين تعبير عن احتياجاتهم من المعارف والمهارات بهدف تنمية هؤلاء الأخصائيين ومساعدتهم على مواجهة معوقات الممارسة وكيفية التعامل معها.

سادساً: بما تميز الدراسة الحالية:

- الاعتماد على أساليب تعقيب متقدمة مثل المراجعة النظرية وتحليل النتائج بشكل موضوعي ودقيق.
- كما تميزت بتنوع أدوات البحث، فلم يكتفي الباحث بأداة الاستبانة فقط في جمع البيانات بل وأستخدم أداة الملاحظة بالمعايشة كما أستخدم أداة المقابلة غير المقنية مع زملائه العاملين بالنظام وجمع منهم الكثير من المعلومات؛ مما يعطي نتائجها الدقة والقابلية في التعميم.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

3-1-منهج البحث:

تم اتباع منهجين هما الآتي:

الأول: المنهج الوصفي المحسّي: وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة وإخضاعها للدراسة التدقيقية وتم اتباع هذا المنهج في هذا البحث لمعرفة دور النظم الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمني من وجهة نظر القائمين عليه.
الثاني/: منهج البحث الأنثوغرافي وإحدى أدواته وهي الملاحظة بالمعايشة.

3-2-مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من إجمالي الأخصائيين الاجتماعيين (مدراء الحالة -إداري النظم) العاملين في النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين، والموزعين على إدارات الخدمة الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومكاتب في 15 محافظة في الجمهورية اليمنية، وبالبالغ عددهم وفقاً للإحصائيات الرسمية للعام 2024م (1219) عامل وعاملة، وكما يوضحهم الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) يوضح إجمالي أفراد مجتمع البحث

			المجتمع
إجمالي	إناث	ذكور	إدارات النظم في 22 محافظة يمنية
1219	482	737	

ويتبين من الجدول رقم (1) أعلاه لنا الآتي:

أن إجمالي مجتمع البحث الفعليين بلغ 1219 من الذكور والإإناث

إن إجمالي الذكور 737 عامل

وإجمالي مجتمع البحث من الإناث 482 عاملة

3-3-عينة البحث:

- تمثلت عينة البحث الحالي بعينة عشوائية طبقية، وتكونت عينة البحث من (245) عامل وعاملة في النظام الوطني لإدارة الحالة في 15 محافظة، حيث اختارها الباحث استناداً لبعض الم特صرفات التي تتمتع بها عينة بحثه، وذلك حتى تكون البيانات المستنسقة معتبرة بصدق عن الاختلافات بين أفراد العينة (غريبي، 2006، 137).
- توزيع أفراد عينة البحث المشاركون بحسب الوظيفة

الجدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد عينة البحث المشاركون بحسب نوع الوظيفة

مدراء الحالة	مشرفي الحالة	الإداريين في النظم	الإجمالي
200	39	11	250

ويتبين من الجدول رقم (2) أعلاه لنا الآتي:

- إن توزيع أفراد عينة البحث المشاركون بحسب الوظيفة تتوزع على ثلاث وظائف وهي:
- أن إجمالي عينة البحث من وظيفة مدراء الحالة بلغ 200 وظيفة ويمثلون نسبة (80%) من إجمالي العينة
- أن إجمالي عينة البحث من وظيفة مشرفي الحالات بلغ 39 وظيفة وبنسبة (15,6%) من إجمالي العينة
- أن إجمالي عينة البحث من وظيفة الإداريين بلغ 11 وظيفة وبنسبة (2,11%) من إجمالي العينة
- ويبلغ المجموع الكلي لهم 250 موظفاً يعملون بالنظام الوطني في 15 محافظة من محافظات الجمهورية اليمنية.

3-4-أداة البحث

للإجابة عن أسئلة البحث صمم الباحث الأداة وقام بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالخلفية النظرية للبحث، وبحسب أهدافه المرسومة وقام ببناء أداة تمثلت بأستبانة خماسية التقدير مكونة من عدد (19) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات أساسية.

3-5-إجراءات تنفيذ البحث:-

بعد إعداد الباحث لأستبانة الدراسة واستكمال إجراءات الصدق والثبات، قام الباحث بإجراءات تنفيذ البحث، من خلال الخطوات الآتية:

- صدق الأداة: تم التأكيد من صدق الأداة بطريقتين وهما:
 - صدق المحكمين: وبعد الانتهاء من إعداد أداة البحث بصورةها الأولية، تم القيام بإجراءات منهجية خاصة لمعرفة الصدق الظاهري للأداة، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:
 - تم عرض الأداة بصورةها الأولية على لجنة من المحكمين المتخصصين والخبراء في نظام إدارة الحالة وعلم الاجتماع التربوي والخدمة الاجتماعية؛ وذلك بهدف التأكيد من سلامة الإجراءات المنهجية في تصميم مجالات أداة البحث في كل مجال، وطلب منهم تحديد مدى صلاحية كل عبارة وانتظامها للمجال، ووضع الملاحظات الأولية حولها من حيث التعديل أو الحذف أو الإضافة، وأعطى لهم الوقت الكافي للتحكيم لأكثر من أسبوعين - بعد القيام بعملية جمع الأداة من الخبراء المتخصصين، تم القيام بتحليل النتائج النهائية وإخراج الأداة بصورةها النهائية، حيث بلغت عدد العبارات المعتمدة في صورتها النهائية (26) عبارة.
 - تم اعتماد نسبة الاتفاق (80%) معياراً لقبول أي عبارة أو استبعادها؛ بحيث تعتمد كل عبارة تحصل على نسبة الاتفاق المحددة، وحذف العبارة الذي تحصل على أقل من النسبة المحددة، والبدء بإجراء التعديلات في ضوء نتائج وملاحظات لجنة التحكيم.
 - وبعد الانتهاء من تعديل أداة، البحث بحسب نتائج تحكيم لجنة التحكيم بلغت عدد عبارات الاستبانة بصورةها النهائية (26) عبارة
- تعبير كل عبارة منها عن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية
- ثبات الأداة:

بعد الانتهاء من إجراءات صدق أداة البحث، تم القيام باستخراج ثبات أداة البحث باستخدام طريقة التطبيق وإعادة التطبيق لمعرفة ثبات الأداة؛ حيث تم اختيار عينة من العاملين في النظام بلغ عددهم (10) أفراد من خارج عينة الدراسة، وتم تطبيق الأداة عليهم واستخراج النتائج الخاصة بالتطبيق الأول، وبعد مرور (15) يوماً تم إعادة تطبيق الأداة على العاملين أنفسهم، وتحليل النتائج الخاصة بالتطبيق الثاني وتم استخدام معامل الإرتباط بيرسون، وبعدها تم حساب الاتساق الداخلي للعبارات وفق معامل (ألفا كرونباخ) وكانت نتائج الثبات الإجمالية للأداة (0.91)

حيث بلغ معامل "ألفا كرونباخ" للثبات (0.96) للمجالات، وبطريقة التجزئة النصفية بلغ (0.85) ومعامل ارتباط بيرسون (0.93) وذلك على مستوى المجالات الأخرى للأداة وهو ما يشير إلى تتمتع أداء البحث بقيمة ثبات عالية.

- عقد اللقاءات مع الخبرير الإحصائي؛ بهدف تصميم قاعدة بيانات ومعلومات آلية في الحاسوب الآلي.
- البدء بعملية تفريغ البيانات الميدانية لنتائج الخبراء المشاركين على برنامج الحاسوب الآلي واستخراج نتائج الدراسة
- القيام بعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

3-6-أساليب تحليل البيانات: Statistical methods

- استخدام الباحث برنامج الحقيقة الإحصائية (SPSS) لتحليل نتائج الدراسة الكمية؛ حيث تم استخدام الأساليب الآتية:
 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لحساب ترتيب العبارات بكل مجال من مجالات الإستبانة.
 - معامل الفا - كرونباخ، وسييرمان لإيجاد الصدق والثبات.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها

4-نتائج الإجابة على السؤال الرئيس: "ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القائمين عليه؟"

وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية لإجمالي المجالات الثلاثة جاء بدرجة "متوسطة" اذ حصل على متوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.53) وزن نسيبي (68.36%).

جدول رقم (3) المنشآت الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية على مستوى المجالات والكلي للاستيانة

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسيبي	درجة التوافر	الرتبة
الثالث	خدمات الحماية الترفهية الداعمة	3.65	0.94	73.55%	كبيرة	1
الثاني	خدمات الحماية التعليمية	3.30	1.26	66.28%	متوسطة	2
الأول	خدمات الحماية الإنسانية	3.26	0.96	65.27%	متوسطة	3
	المتوسط العام للمجالات	3.40	1.53	68.36%	متوسطة	

يوضح المنشآت الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية

ومن خلال المعطيات الإحصائية بالجدول رقم (3) أعلاه تتضح لنا النتائج الآتية:

- هناك تفاوت وأوضاع في درجة ونسبة توفر كل مجال لدور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية بالواقع العملي والاجتماعي المعاش؛ حيث:-

حصل مجال " خدمات الحماية الترفهية الداعمة" على المرتبة الأولى بدرجة توافر " كبيرة " وبمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.94) وزن نسيبي (73.55%)،

جاء بالمرتبة الثانية مجال " خدمات الحماية التعليمية " بدرجة توافر " متوسطة " وبمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (1.26) وزن نسيبي (66.28%)،

جاء بالمرتبة الثالثة مجال " خدمات الحماية الإنسانية " بدرجة توافر " متوسطة " وبمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.96) وزن نسيبي (65.27%)،

2- مناقشة للنتائج الخاصة بترتيب الثلاثة المجالات للدراسة.

يعزو الباحث أسباب مجيء مجال " خدمات الحماية الترفهية الداعمة " بالمرتبة الأولى إلى تنفيذ الأنشطة المختلفة في الدعم النفسي الأولي والمساحات الامنة والدعم النفسي بمستوياته المختلفة بشكل كبير مندو تأسيس النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن في العام 2012م حيث أن العاملين يقومون بتنفيذ هذه الأنشطة بسهولة ويسراً لأنها أنشطة دعمت من منظمة اليونيسيف بشكل كبير ونفذت العديد من الأنشطة ومن خلال التدريبات أكتسب مدرباء الحالة خبرات كبيرة في تقديم خدمات الحماية الترفهية بسهولة فيمكن لمدير الحالة أن يعمل جلسة توعية ارشادية للطفل واسرتة بسهولة ويسراً كما يمكنه تنفيذ تمارين الدعم النفسي الأولى مع الأطفال بسهولة وهي أنشطة تحقق الحماية الترفهية الداعمة للأطفال المستضعفين لهذا جاء هذا المجال بالمرتبة الأولى وبدرجة توافر كبيرة.

ب- مجيء مجال " خدمات الحماية التعليمية " بالمرتبة الثانية فيعزوها الباحث إلى أن خدمة إعادة الأطفال المتسرعين إلى المدارس هي من الخدمات المتاحة بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الأنشطة الممولة لإدارة الحالة مندو تأسيس النظام وتمت الاستجابة لخدمات الحماية التعليمية من خلال هذه الأنشطة وتنفيذ منهاجية إدارة الحالة التي تهدف إلى حل مشكلات الأطفال ورعايتهم وكانت مشكلة عماله الأطفال من أكثر المشكلات التي تم معالجتها حيث كان من ضمن نقاط الضعف للأطفال الذين يعانون من مشكلة عماله الأطفال موضوع التسرب من التعليم أو الانقطاع عن التعليم بسبب العمل وابرز احتياجات هؤلاء الأطفال إعادة الدمج بالمدارس وقد تم إعادة دمج أعداد كبيرة بالتعليم بالمدارس لهذا جاء هذا المجال بالمرتبة الثانية.

ج- مجيء مجال " خدمات الحماية الإنسانية بالمرتبة الثالثة " ويعزو الباحث مجيء هذا المجال بالمرتبة الثالثة والأخيرة وذلك لقلة تقديم النظام لخدمات الحماية الإنسانية كتوفر المأوى الذي يتطلب نفقات مالية والنظام يعتمد على الخدمات المتاحة التي لا يتوفّر في خارطة مقدمي الخدمات

4-نتائج الإجابة على السؤال الفرعي الأول: "ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال "خدمات الحماية الإنسانية" من وجهة نظر القائمين عليه؟ وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي لنتائج إجابات أفراد العينة البالغة ن(245) فرداً على عبارات هذا المجال.

ولقد كشفت نتائج التحليل الاحصائي أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية لإجمالي عبارات مجال "خدمات الحماية الإنسانية" بدرجة متوسطة "اذ حصل على متوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.96) وبوزن نسي (65.27%).

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريات والأوزان النسبية لمجال "خدمات الحماية الإنسانية".

م	العبارات	المتوسط الانحراف الوزن النسي المعياري الحسابي					درجة الرتبة	درجة التوافر
		كبيرة	متوسطة	كبيرة	متوسطة	كبيرة		
4	للنظام دور في توفير خدمات لم شمل الطفل وتقفي الأثر للأطفال.	كبيرة	1	75.57%	0.90	3.78		
3	للنظام دور في توفير خدمات إعادة التأهيل والدمج.	كبيرة	2	72.62%	0.90	3.63		
5	للنظام دور في توفير خدمات العون القانوني.	كبيرة	3	69.10%	0.96	3.45		
7	يقدم النظام بشكل مباشر أو عبر المسار التحويلي خدمات تعمل على بناء القدرات والمهارات وسبل العيش.	متوسطة	4	63.93%	0.92	3.20		
6	للنظام دور في توفير الاحتياجات الأساسية للطفل المستضعف.	متوسطة	5	64.10%	0.94	3.20		
8	للنظام دور في توفير خدمات التبني والرعاية البديلة.	متوسطة	6	62.70%	1.01	3.14		
2	للنظام دور في توفير خدمات الصحة وتشمل العلاج والعمليات الجراحية.	متوسطة	7	58.20%	1.04	2.91		
1	للنظام دور في توفير خدمات المأوى للأطفال وأسرهم.	متوسطة	8	55.98%	1.02	2.80		
	المتوسط العام للمجموع الكلي	متوسطة		65.27%	0.96	3.26		

يتضح من الجدول السابق أعلاه الآتي:

- 1- أن مجال "خدمات الحماية الإنسانية" جاء في مستوى هما:
- أ- المستوى الأول: درجة توافر بدرجة "كبيرة" للعبارات (3) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.78 - 3.45) وزن نسي تراوح ما بين (69.10% - 75.57%).
- ب- المستوى الثاني: درجة توافر بدرجة "متوسطة" للعبارات (1) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.20 - 2.80) وزن نسي تراوح ما بين (55.98% - 64.10%).
- 2- أن أعلى العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة كانت العبارات الآتية:-
- أ- العبارة رقم (4) بالاستبانة ونصها للنظام دور في توفير خدمات لم شمل الطفل وتقفي الأثر "؛ جاءت بالمرتبة(1)؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.90). وبوزن نسي (%) 75.57% ودرجة كبيرة.
- ب- العبارة رقم (3) بالاستبانة ونصها للنظام دور في توفير خدمات إعادة التأهيل والدمج "؛ جاءت بالمرتبة(2)؛ وبمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.90). وبوزن نسي (72.62%) وبدرجة توفر كبيرة.
- ج- العبارة رقم (5) بالاستبانة ونصها للنظام دور في توفير خدمات العون القانوني.؛ جاءت بالمرتبة(3)؛ وبمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.96) وبوزن نسي (69.10%) وبدرجة توفر كبيرة المكتسبة.

- ويعزى ذلك إلى تمويل خدمات الحماية المتعلقة بالعون القائمة من قبل المنظمات المانحة.
- 3- أن أضعف العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت للعبارات الآتية:-
 - أ- العبارة رقم (6) بـ"الإستبانة ونصها" للنظام دور في توفير الاحتياجات الأساسية للطفل المستضعف. " جاءت بالمرتبة (4) في هذا المجال؛ حيث حصلت متوسط حسابي (3.20) وبانحراف معياري (0.94) وبوزن نسي (64.10%) وبدلالة ودرجات متوسطة.
 - ويعزى الباحث هذه النتيجة إلى أن النظام قائم في خدماته على الموارد المتاحة ولا يوجد في خارطة مقدمي الخدمات خدمة توفير الاحتياجات الأساسية بشكل متاح
 - ب- العبارة رقم (8) بـ"الإستبانة ونصها" للنظام دور في توفير خدمات التبني والرعاية البديلة.؛ جاءت بالمرتبة (5)؛ ومتوسط حسابي (3.14) وبانحراف معياري (1.01) وبوزن نسي (62.70%) ودرجات متوسطة.
 - ويرى الباحث إن ذلك يرجع إلى عدم تفعيل النظام للأئحة الرعاية البديلة وعممها على كل محافظات الجمهورية.

4-نتائج الإجابة على السؤال الفرعي الثاني: " ما دور النظم الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية التعليمية من وجهة نظر القائمين عليه؟ وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المؤدي لنتائج إجابات أفراد العينة البالغة. (245) فرداً على عبارات هذا المجال.

ولقد كشفت نتائج التحليل الاحصائي أن دور النظم الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية لإجمالي عبارات مجال " خدمات الحماية التعليمية جاء" بدرجة متوسطة " اذ حصل على متوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (1.26) وبوزن نسي (66.28%)

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريّات والأوزان النسبية لمجال "خدمات الحماية التعليمية"

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسي	الرتبة	درجة التوافر
1	للنظام دور في إعادة الكثير من الأطفال إلى المدرسة بعد تسريحهم.	3.65	1.03	73.03%	1	كبيرة
9	تقديم خدمات تحديد الهوية وشهادة الميلاد. للطلبة المقبلين على التعليم في الصفوف الأولى	3.61	0.96	72.13%	2	كبيرة
2	للنظام دور في دمج الأطفال المستضعفين في المدارس.	3.55	1.06	70.98%	3	كبيرة
7	تقديم خدمات التعليم سواء في المدرسة أو في الموقع، / أو الدروس الخاصة التعليمية.	3.52	0.97	70.41%	4	كبيرة
8	للنظام دور في تقديم خدمات الحماية التعليمية من خلال خدماته في تعليم الأطفال النازحين.	3.39	1.05	67.79%	5	متوسطة
12	للنظام دور في الحد من حرمان الفتاة من التعليم.	3.33	1.07	66.64%	6	متوسطة
6	للنظام دور في مواجهة المشكلات التي تبعد الفتاة عن الالتحاق ومواصلة التعليم	3.27	1.01	65.41%	7	متوسطة
10	تقديم خدمة دعم التعلم وبناء المهارات أو التدريب المهني.	3.25	0.97	64.92%	8	متوسطة
5	للنظام دور في مواصلة الأطفال للتعليم في أماكن احتجازهم في دور الأحداث ودور الرعاية.	3.20	1.13	64.10%	9	متوسطة
4	تقديم المساعدة التعليمية للأطفال المستضعفين كالحقيبة المدرسية.	3.18	1.03	63.52%	10	متوسطة
11	تقوية مستويات الأطفال التعليمية من خلال دروس التقوية والتدريب	2.97	0.98	59.34%	11	متوسطة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسي	درجة التوافر	الرتبة
3	توفير الكتب المدرسية والقرطاسية والأثاث والمواد التعليمية للأطفال المستضعفين في المدارس	2.70	1.06	54.07%	متوسطة	12
	المتوسط العام للمجموع الكلي	3.30	1.26	66.28%	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق أعلاه الآتي:

- 1 أن مجال " خدمات الحماية التعليمية" جاء في مستوى هما:
- 2 حيث حصلت على درجة توافر بدرجة " كبيرة " للعبارات (9) وزن نسي تراوح ما بين (3.52 - 3.65).
- 3 حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (66.28% - 73.03%).
- 4 المستوي الثاني: درجة توافر بدرجة " متوسطة " للعبارات (11) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.39 - 2.70) وزن نسي تراوح ما بين (67.79% - 73.03%).
- 5 المستوي الأول: درجة توافر بدرجة " كبيرة " للعبارات (1) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.65 - 3.03).
- 6 أن أعلى العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت العبارات الآتية:-
- 7 العبرة رقم (1) بالإستيانة ونصها للنظام دور في إعادة الكثير من الأطفال إلى المدرسة بعد تسريحهم "؛ جاءت بالمرتبة(1)؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (3.65) وبانحراف معياري (1.03) وبوزن نسي (73.03%) وبدرجة كبيرة.
- 8 تبين هذه العبارة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تقديم خدمة حماية تعليمية متمثلة في إعادة الكثير من الأطفال إلى المدرسة بعد تسريحهم وهي من الخدمات المتاحة والمتوفرة ضمن خارطة مقدمي الخدمات.
- 9 العبرة رقم (9) بالإستيانة ونصها تقديم خدمات تحديد الهوية وشهادة الميلاد. للطلبة المقبولين على التعليم في الصنوف الأولى "؛ جاءت بالمرتبة(2)؛ وبمتوسط حسابي (3.61) وبانحراف معياري (0.90) وبوزن نسي (72.62%) وبدرجة توفر كبيرة.
- 10 ويعزى ذلك إلى سهولة قيام مدراء الحالة بالقيام بهذه الخدمة غير المكلفة وأيضاً وجود برامج ممولة بهذا الخصوص من المنظمات الداعمة.

- 11 أن أضعف العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت للعبارات الآتية:-
- 12 العبرة رقم (8) بالإستيانة ونصها "للنظام دور في تقديم خدمات الحماية التعليمية من خلال خدماته في تعليم الأطفال النازحين. " جاءت بالمرتبة(5) في هذا المجال؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (3.39) وبانحراف معياري (1.05) وبوزن نسي (67.79%) وبدرجة متوسطة.
- 13 ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود جهات أخرى تقدم خدمات للنازحين مثل إتحاد نساء اليمن.
- 14 العبرة رقم (12) بالإستيانة ونصها "للنظام دور في الحد من حرمان الفتاة من التعليم"؛ جاءت بالمرتبة(6)؛ ومتوسط حسابي (3.27) وبانحراف معياري (1.07) وبوزن نسي (66.64%) وبدرجة متوسطة.
- 15 ويرى الباحث إن ذلك يرجع إلى أنأغلب الفتيات المحرومة من التعليم من المناطق الريفية البعيدة وخارطة عمل النظام الوطني لا تصل إلى كل المناطق الريفية البعيدة لذلك جاءت استجابة أفراد العينة بهذا المستوى.
- 16 4-نتائج السؤال الفرعي الثاني: "ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الترفيمية الداعمة" من وجهة نظر القائمين عليه؟
- 17 وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي لنتائج إجابات أفراد العينة البالغة ن(245) فردأً على عبارات هذا المجال.
- 18 ولقد كشفت نتائج التحليل الاحصائي أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية لإجمالي عبارات مجال " تقديم خدمات الحماية الترفيمية الداعمة " بدرجة كبيرة " اذ حصل على متوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.94) وبوزن نسي (73.055%)، كما هو موضح بالجدول (6))

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري والوزن النسي لـ "خدمات الحماية الترفيمية مرتبة تنازلياً

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسي	درجة التوافر	الرتبة
2	للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي الأولى	4.17	0.85	83.36%	كبيرة	1

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسي	الرتبة	درجة التوافر
3	للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي القائم على الأسرة.	3.86	0.89	77.13%	2	كبيرة
1	للنظام دور في خلق بيئه اسرية جاذبة من خلال تقديم خدمات الاستشارة الفردية والجماعية للأسر	3.85	0.85	77.05%	3	كبيرة
4	للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي القائم على المجتمع	3.61	0.98	72.13%	4	كبيرة
5	للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المركز الغير متخصص للطلبة المدارس.	3.48	0.96	69.59%	5	كبيرة
7	للنظام دور في الحد والتخفيف من درجة العنف الذي يتعرض له الأطفال من أسرهم	3.41	1.05	68.20%	6	كبيرة
6	للنظام دور في توفير برامج تعليم قائمة على الدعم النفسي للأطفال أثناء الطوارى وفى الكوارث.	3.20	1.06	63.93%	7	متوسطة
	المتوسط العام للمجموع الكلى	3.65	0.94	73.055%		كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

- 1 أن مجال " خدمات الحماية التوفيقية الداعمة " جاء في مستويين هما:
أ- المستوى الأول: درجة توافر بدرجة " كبيرة " للعبارات (75 4 3 2 1) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (4.17 - 3.41) وزن نسي تراوح ما بين (83.36% - 68.20%).
- 2 المستوى الثاني: درجة توافر بدرجة " متوسطة " للعبارة (6) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.20) وزن نسي (63.93%) .
- 3 أن أعلى العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت العبارات الآتية:-
 العبارة رقم (1) بالاستبانة ونصها " للنظام دور في خدمات الحماية التوفيقية الداعمة من خلال تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي الأولى للأطفال المستضعفين "؛ جاءت بالمرتبة (1)؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (4.17) وبانحراف معياري (0.85) وبوزن نسي (83.36%) وبدرجة كبيرة.

ويعزى الباحث هذه النتيجةدور الكبير الذي قام به النظام الوطني من خلال تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالدعم النفسي والمساحات والأنشطة المختلفة التينفذها النظام

- 4 العبارة رقم (3) بالاستبانة ونصها" للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي القائم على الأسرة؛ جاءت بالمرتبة (3)؛ وبمتوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.89) وبوزن نسي (77.13%) وبدرجة توفر كبيرة
ويعزى الباحث ذلك إلى أن للنظام الوطني متخصصين تم تدريتهم على تقديم الدعم النفسي المركز الغير متخصص والذين تم من خلالهم تقديم هذا النوع من الخدمات والتي تتعكس إيجاباً على ايجاد بيئه اسرية جاذبة
- 5 أن أضعف العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت للعبارات الآتية:-
العبارة رقم (6) بالاستبانة ونصها" للنظام دور في توفير برامج قائمة على الدعم النفسي للأطفال أثناء الطوارى وفى الكوارث.. بالمرتبة 7 في هذا المجال؛ حيث حصلت متوسط حسابي (3.20) وبانحراف معياري (1.06) وبوزن نسي (63.93%) وبدرجة متوسطة.

ويعزى الباحث هذه النتيجة إلى تباين حالات الطوارى في البلاد من محافظة إلى أخرى وبالتالي التباين في الاستجابة فالمستجيبين من عينة البحث الذين ينتمون لمناطق لا تعتبر منطقة طوارى جعل من استجابتهم أقل انعكاس على جعل هذه العبارة بدرجة متوسطة

الإستنتاجات:

في ضوء النتائج التي توصل لها البحث الحالى يستنتج الباحث الآتى:

- أن جميع مجالات الدراسة الثلاثة لدور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية؛ توجد "بدرجة توافر" متوسطة" وبمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.53) وزن نسي (68.36%).
- إن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية دور إيجابي وملموس في مجال "تقديم خدمات الحماية الترفهية الداعمة حيث جاء هذا المجال بالمرتبة الأولى في نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بدرجة توافر كبيرة" وبمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.94) وزن نسي (73.055%).
- ليس للنظام الوطني لإدارة الحالة بالجمهورية اليمنية أي دور إيجابي وملموس في خدمات الحماية التعليمية المتعلقة بتوفير الكتب المدرسية والقرطاسية والأثاث والمواد التعليمية للأطفال المستضعفين.
- أتضح من خلال نتائج الدراسة إن للنظام دور محدود في خدمات الحماية التعليمية المتعلقة في الحد من حرمان الفتاة من التعليم و في تعليم الأطفال النازحين.
- أتضح من خلال نتائج الدراسة إن للنظام دور محدود في تقديم المساعدة التعليمية للأطفال المستضعفين كالحقيبة المدرسية.

التوصيات والمقترحات.

في ضوء النتائج والإستنتاجات التي توصلت لها هذه الدراسة؛ يوصي الباحث قيادة النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية؛ بضرورة توفير خدمات الحماية للأطفال المستضعفين كالتالي:-

جدول رقم (7) التوصيات في ضوء نتائج الدراسة

نوعها	تفاصيل إجراءات توفير خدمات الحماية للأطفال المستضعف
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات لم شمل الطفل وتغفي الأثر للأطفال.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات إعادة التأهيل والدمج.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات العون القانوني.
خدمات حماية الإنسانية	الاحتياجات الأساسية للطفل المستضعف.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات التبني والرعاية البديلة.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات التبني والرعاية البديلة.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات الصحة وتشمل العلاج والعمليات
خدمات حماية تعليمية	برامج تعليم الفتاة الريفية عن الالتحاق ومواصلة التعليم
خدمات حماية تعليمية	دعم التعلم وبناء المهارات أو التدريب المهني.
خدمات حماية تعليمية	تعليم الأطفال في أماكن احتجازهم في دور الأحداث.
خدمات حماية تعليمية	توفير الكتب المدرسية والقرطاسية والأثاث والمواد التعليمية للأطفال المستضعفين في المدارس
خدمات حماية ترفهية	تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي

المقترحات:

في ضوء نتائج واستنتاجات هذه الدراسة؛ يوصي الباحث الباحثين من مختلف التخصصات العلمية القيام بالدراسات العلمية المستقبلية الآتية:-

- ضرورة إجراء دراسة لمعوقات أنظمة إدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين

قائمة المراجع.

أولاً-المراجع بالعربية:

- أبو العلاء، ت. ح. ع. (2020). دور الأخصائي الاجتماعي في الحماية الاجتماعية للأطفال المعنفون من منظور طريقة خدمة الفرد مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بوحدات الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، دراسة منشورة في مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر
- إيلي، مخايل، (2012). دليل نظام إدارة الحالات، مركز ريستارت لتأهيل ضحايا العنف والتغذيب، لبنان.
- آيونون وسارة ليلي، (2010). تعزيز أنظمة حماية الطفل الوطنية أثناء الحالات الطارئة من خلال دعم الآليات المجتمعية لحماية الأطفال، ورقة نقاش.

- بيتر، إيفانس، (2013). تطوير قطاع الرعاية الاجتماعية في اليمن، وثيقة مقترنات للتطوير الاستراتيجي لقطاع الرعاية الاجتماعية لتحقيق حماية أفضل للأطفال، اليمن، صنعاء
- تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، (٢٠٢١). المتطوعون المجتمعيون ودورهم في عمليات إدارة الحالة في السياقات الإنسانية، دراسة مقارنة من البحث والممارسة.
- تقرير منظمة "القانون من أجل فلسطين" (2024). المشهد الحقوقى لفلسطين. العدد (323) | ٢٢ يونيو / حزيران -
- جرجس، ه. ث. ذ، (2021). المعوقات التي تواجه الممارسين عند استخدام نموذج إدارة الحالة مع لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر: دراسة وصفية منشورة في المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث، جامعة أسيوط كلية الخدمة الاجتماعية، مصر
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية. (2016). دليل الإجراءات المعيارية الموحدة لإدارة الحالة، اليمن، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية، (2020م). الدليل التأسيسي للعمل في النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية، (ب.ت). دليل الاكتشاف والإحالة للأطفال المستضعفين في المراكز الصحية وفق النظام الوطني لإدارة الحالة، اليمن، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية، (ب.ت). دليل التدريب للخدمات الاجتماعية، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دليل مسارات الإحالة للأطفال المستضعفين، اليمن، صنعاء.
- الريبيعي، فضل. عبدالله، (2024) . مشكلات الأطفال ومعاناتهم في زمن الحرب، دراسة تحليلية لواقع الأطفال في اليمن، كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي، الناشرالمركزالديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،mania.
- رشوان، عبد المنصف، و القرني محمد.(2004). المداخل العلاجية المعاصرة للعمل مع الأفراد والأسر، مكتبة الرشد، الرياض.
- زغلول، ع. ع، (2006):الاضطرابات الانفعالية والسلوكية لدى الأطفال،الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- سيد، زينب محمد عبد العظيم، (2018)، متطلبات تطبيق نموذج إدارة الحالة في خدمة الفرد في مؤسسات رعاية الطفولة بمحافظة أسيوط رسالة ماجستير غير منشورة، أسيوط، مصر.
- شبيطة، زردة حسن، (2020) . اختبار فاعلية إدارة الحالة الفردية في تحقيق المساندة الاجتماعية للأطفال الأسرى المحربين من السجون الإسرائيلي، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية العدد ١٩- جامعة الفيوم
- عبد العزيز، فهيمي.(2015). الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، عملية حل المشكلة ضمن إطار نفسي أيكولوجي، سلسلة نحو رعاية اجتماعية عملية متطرفة، القاهرة دون دار نشر، الطبعة الثالثة، الكتاب الثالث.
- العبدالكريم، خلود، (2020)، إدارة الحالة في تقديم الخدمات الاجتماعية بالمجتمع السعودي، دراسة بحثية غير منشورة، الرياض السعودية.
- عبداللطيف، ف.أ.م.(2017) . عنوان الأطروحة: الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين رؤية تحليلية من منظور الخدمة الاجتماعية. نوع الأطروحة: رسالة ماجستير غير منشورة. مصر
- عفان، علياء.(2021). متطلبات ممارسة نموذج إدارة الحالة الفردية في المجال المدرسي في ضوء التعليم عن بعد، دراسة منشورة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم مصر
- علي، إيهاب. حامد. سالم. (2011). عنوان الأطروحة:: بناء نموذج لإدارة الحالة لتحسين نوعية حياة الأطفال بلا مأوى. نوع الأطروحة: رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان.
- علي، إيهاب. حامد. سالم.(2020). عرض تحليلي لأحدث الدراسات والبحوث العالمية باستخدام نظريات ونماذج طريقة العمل مع الأفراد إدارة الحالة، دراسة منشورة في مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية - العدد الثالث، مصر.
- عويس. حمد. إبراهيم. (1989). دراسة وصفية للممارسات المهنية في الخدمة الاجتماعية المدرسية في مواجهة مشكلات تعاطي المخدرات للطلاب بالمرحلة الثانوية، لرسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، فرع الفيوم
- غربى، علي. (2006). أبعديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، الجزائر.
- الفريق العامل المعنى بحماية الطفل، (2014) . دليل مدير السياسات والبرامج واصحائى الحالات، المبادئ المشتركة بين الوكالات وحماية الطفل، دور إدارة الحالة في حماية الأطفال: بناير
- كات باين وآخرون، (2020) .مراجعة وتقييم بناء القدرات لإدارة حالة حماية الطفل عن بعد في شمال شرق سوريا، ترجمة: آلاء رجاء مغربية، منظمة طفل الحرب العالمية

- محمد عبد الرازق صادق، (2020) . محددات ممارسة إدارة الحالة عند تطبيق لائحة الانضباط المدرسي مع طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر.
- محمد، ع.ص.م، (2020) . عنوان الأطروحة: محددات ممارسة إدارة الحالة عند تطبيق لائحة الانضباط المدرسي مع طلاب المرحلة الثانوية. نوع الأطروحة: رسالة ماجستير غير منشورة.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية.(2018).تقييم شامل لاستجابة إدارة الحالات المتخصصه المدعومه من قبل اليونيسف في الأردن 2017 - 2013، الولايات المتحدة الأمريكية..

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

- donna, Yee, (1990): estimating quality in cases management (quality assurance, care management
- rita, Montague, (1993): geriatric case management as social work function case management university of Pennsylvania.
- ram, conn, "(1994): The new American social work Gospel case management of the chronically mentally m British journal of social work Vole, 24..
- don, Glover, (1995): effects on level of social functioning and hospital admissions P H University of Utah.
- Naleppa Gohannes(1995): the centered case management for the elderly in the community developing practice model social work practice state university of new